عبد النبي الهماني *

ظاهرة الإعراب بين المواضعات اللغوية والعلاقات التجاورية

تقوم هذه الدراسة على شرح تفصيلي لظاهرة الإعراب بين المواضعات اللغوية والعلاقات التجاورية، من خلال ثلاثة مستويات هي: الإعراب والمواضعات اللغوية، والإعراب والتفاعل اللغوي المعياري، والإعراب وتحقيق الإبلاغ والتواصل، وصولًا إلى تأكيد ارتباط ظاهرة الإعراب بقطبي الإيضاح والإبانة؛ إيضاح الإشارات اللفظية والإبانة عن المواضعات اللغوية بيانًا لحاجات المتكلم الظاهرة والباطنة، وفق الأصول والمعايير التي تحكم سنن التواصل اللغوي بين هذا المتكلم والسامع، وتجذّر ظاهرة الإعراب في كيان اللغة الحيّة التي تجاوزت الثبات عند الأصول إلى استنطاق أسرار الكلام، بإرجاع الأصوات إلى علل وأسباب، وهي بذلك ترسّخ المعادلة العلمية القائمة على ثنائية اللغة المعربة والبناء الذهني.

وتأتي الدراسة ضمن اقتناع بأن ظاهرة الإعراب ظاهرة العربية بامتياز تحتاج إلى الاستنطاق، كما تحتاج إلى المساءلة والتوجيه نحو الاستغلال الذي يخدم هذه اللغة وآفاقها المستقبلية.

يبقى الإعراب ظاهرة محفوفة بالعديد من الأسرار والإشكالات، تتراوح بين الاصطلاحي، كالفارق بين النحو والإعراب وعلم النحو، والمعياري على اعتبار أن هذه الظاهرة هي نتاج عمل إجرائي لكثير من الأصول والحدود التي شكّلت على مرّ التاريخ معايير تستقيم بها الأصوات، وتتناسق بعللها المتتاليات اللفظية والعلاقات التجاورية، لتصوغ نظمًا فيه من الانسجام والاتساق ما يجعل التركيب العربي محتفظًا بما اختصت به العرب، تحقيقًا للإبلاغ المنشود، وللبيان والإفصاح عن

* أستاذ باحث من المغرب.

المعاني. وإذا كان هناك ما يعيق هذا التبين ويفسد الإعراب، فقد جرى الانتصار لكفة المعنى والإمساك بالتوجيه والتصويب.

أمسكت ظاهرة الإعراب بمحوري الإيضاح والبيان وفق المعايير التي تحقق التواصل وتضمن كلية اللغة وحيويّتها، كما أمسكت بما يتطلبه ذلك من بلاغة وفصاحة، ومن اتساق وانسجام بين مستويات الخطاب.

وقد أثارت الظاهرة مسألة التفاعل الموضوعي بين المعاني اللغوية والمعاني التركيبية لدور ذلك في الحفاظ على خصائص العربية، والأسس الجمالية التي تقوم عليها، بعيدًا عن الارتباط بنظرية إسقاط المعاني المعجمية أو المقامية، وإعلاء المعاني الوظيفية التي قد تُسْقِطُ في الأنماط الصورية والنماذج اللغوية الثابتة ممّا يتنافى وإبداع اللغة.

الإعراب والمواضعات اللغوية

تكرّم الإنسان العربي باللغة العربية، لغة القرآن والإعجاز، والسعة والمجاز، والبيان والإعراب، فهي الوسيلة الفاعلة في تحقيق التواصل بين المتكلمين، وتلبية حاجاتهم، أكانت حاضرة أم غائبة.

ولم تكن العربية قادرة على تحقيق ذلك لولا قوانينها الضابطة، وأساليبها المفصحة، فدأب علماؤها جاهدين على الكشف عن هذه القوانين وأسرار هذه الأساليب، وإرساء القواعد والأنظمة في سبيل الحفاظ على هذه اللغة من أيّ دخيل قد يشينها، معتمدين في ذلك على الشعر العربي ديوان العرب، وعلى القرآن الكريم وحديث الرسول، فكان لهم في ذلك النفع الكبير والمزية العظمى. يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)[١]:

> ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلًا، وحثوًا مهيلًا، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل، وغفلًا من الإعراب، ولاستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه.

فالإعراب عند ابن جني ليس موقوفًا على الإشارات اللفظية، أو الانتحاء إلى سمت كلام العرب، وممّا ورد صحيحًا، بل هو مرتبط بقطبي الإيضاح والإبانة عن المواضعات اللغوية لتحقيق الفهم والإفهام بين السامع والمتكلم، لإيضاح المعنى والإبانة عنه صحيحًا ومضبوطًا، بعيدًا عن اللبس أو الإخلال، وإثبات ما مفاده أن الإعراب سليقة فُطر عليها الإنسان العربي في لغته من دون تكلف أو تعسّف.

والإعراب من العلوم التي حظيت بأهمية بالغة عند علماء العربية المتقدمين الذين بيّنوا أهميته ومكانته وعلاقته بالمعنى، يدفعهم إلى ذلك الحرص على الدِّين الإسلامي واللغة العربية من التحريف أو اللحن حتى تبقى الآصرة موصولة بين المسلم وكتابه العزيز، تقول الدكتورة منيرة العلولا[٢]:

---

١ أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار ([د. م.]: المكتبة العلمية، [د. ت.])، ج ١، ص ٢٤٤.

٢ منيرة بنت سليمان العلولا، **الإعراب وأثره في ضبط المعنى: دراسة نحوية قرآنية** (الإسكندرية، مصر: دار المعرفة، ١٩٩٣)، ص ٢٦٨. وتقول العلولا في السياق نفسه: «بيّن علماء العربية مكانة الإعراب وأثره في ضبط المعنى والكشف عنها وأكثروا من القول فيه، وأولوه اهتمامًا كبيرًا، كابن قتيبة والزجاجي، وابن جني، وابن فارس، والعكبري، وابن عصفور والسيوطي» (المصدر المذكور، ص ٢٦٩). لهذا، كان المسلم يراعي الإعراب تجنبًا لكل لحن. تقول العلولا: "من هنا كان اللحن عيبًا يحط من منزلة الشريف، فالمسلمون يجتنبونه كما يجتنبون الذنوب، وكانت هذه حال المسلمين جميعًا، خلفاء وأمراء وولاة وعلماء، وأعيانًا» (المصدر المذكور، ص ٢٦٩).

> وحظي الإعراب بمكانة رفيعة عند الأئمة المتقدمين من علماء اللغة والنحو، حيث بيّنوا أهميته، ومكانته وعلاقته بالمعاني، واهتمامهم هذا إنما منبعه حرصهم على الإسلام وعلى لغة القرآن سليمة من كل لي أو لحن أو تحريف، لتظل الأمّة موصولة بكتابها الكبير.

إن ارتباط العربية بالإعراب حقيقة ترسخت عند علماء العربية الذين أدركوا هذه المزية، وفطنوا إلى أسرارها، فنوّهوا بها ودافعوا عنها في مجالسهم ومناظراتهم. يقول أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في باب «ما اختصت به العرب من العلوم»[٣]:

> من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.

لم تكن ظاهرة الإعراب وليدة الابتكار، أو موجودة من عدم، أو مقتبسة من لغات الأمم الأخرى، بل ظاهرة أصيلة ارتبطت بالعربية ارتباطًا تاريخيًا معروفًا، والدليل على أصالتها ورودها في القرآن الكريم الذي وصل إلينا عن طريق الرواية الشفهية، ورسمه المكتوب قبل ظهور النحو والنحاة، وفي الشعر العربي القديم الذي يتوقف وزنه على مزاوجة الحركة للسكون اللذين يُعتبران من مقومات الإعراب.

لقد كسب الإعراب خلوده في القرآن الكريم وحديث الرسول (ﷺ) والشعر العربي، وتهميشه مغالطة كبيرة في حق الكلام العربي الذي سيفقد الكثير من جماليته؛ ذلك أن الإعراب ليس زائدًا، وارتباطه بالكلام ليس اعتباطًا، وإنما له وظيفة أساسية في اللغة، به يتضح المعنى وتنكشف الصلات النحوية بين الكلمات في التركيب الواحد. يقول أحمد بن فارس[٤]:

> فلذلك قلنا: إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم، لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء.
>
> وكذلك الحاجة إلى علم العربية، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني. ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يُفْرَق بين التعجب والاستفهام والذمّ إلّا بالإعراب؟

ولم تقف وظيفة الإعراب عند عتبة الأصول، والثبات على الحدود والمعايير التي تحكم اللغة، بل تجاوزت ذلك إلى عتبات التحول، والاجتهاد في استنطاق أسرار هذا الإعراب، وتحديد وظائفه بقدرته على الإبانة عن المعاني، أي التبيّن والتوضيح، فسميّ إعرابًا لذلك، وبقدرته على التأثير في المتتاليات اللفظية بتغيير أواخر الكلم بما يلحقها من علامات أو أصوات، وهو بذلك يزيل عَرَبَ

---

٣ أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس، **الصاحبي**، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧)، ص ٧٦، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٣٢٧-٣٢٨. وتقول العلولا في السياق نفسه: «فالإعراب ممّا اختص الله به لغة العرب فارقًا بين معانيها، كاشفًا عن أسرارها، فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ كما قال ابن جني». انظر: العلولا، ص ٢٦٩.

٤ ابن فارس، ص ٥٥. وتتحدث العلولا عن العلاقة بين العربية والسليقة من جهة والعرب ولغتهم العربية من جهة أخرى، حيث تقول: «العرب ورثوا لغتهم معربة ينطقونها فطرة وسليقة دون أن يحاولوا بحث علل هذه اللغة أو وضع ضوابط لنحوها، لأنها كانت عندهم مضبوطة». انظر: العلولا، ص ٢٦٨.

الكلام أي فساده، ليصير محببًا للسامع. ولمّا كان المتكلم كأنّه يتودد ويتحبب إلى السامع بإعرابه، سمّي إعرابًا[٥].

وهكذا توجّه بعض الدارسين إلى نقد الحدود المقدسة التي رسمها النحاة للنحو حتى أصبح علمًا للإعراب، وفي هذا التحديد تضييق لخناق البحث النحوي، وإفساح لدور الإعراب في كشف أسرار العربية بإرجاع الحركات إلى علل وأسباب، وهُم في الوقت نفسه يلحّون على انفتاح الرصيد المعياري للغة العربية على تأليف الكلام، وعلى تقفّي أثره في تحقيق الاتساق والانسجام على المستويين: اللغوي المفرد واللغوي المركّب، لتصوير ما في النفوس، والتعبير المقصود تحقيقًا للتواصل وللفهم والإفهام بين السامع والمتكلم. يقول مصطفى إبراهيم عن النحاة[٦]:

> وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات، وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها. وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سرّ من أسرار العربية عظيم؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها.

فالإعراب من الظواهر التي أكسبت اللغة العربية المكانة المرموقة، والمرونة في التعبير عن مختلف مجالات الحياة من دون التواء أو تعقيد، لأن من وظائفه الأساسية الوضوح وإزالة اللبس وإعطاء الكلمات حرية المواقع، وهو ما يساهم في تنوع التراكيب بحسب الموقف والمقام.

لقد عُدَّ الإعراب ظاهرة تميّز اللغة العربية، وفارقًا بين المعاني، وكاشفًا عن الأسرار، ودليل إعجاز، كما اعتُبر، على حد تعبير القدماء، وشيًا للعربية، وحلية لها. يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)[٧]:

> ولها (الإعراب) الذي جعله الله وشْيًا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال

---

٥ انظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، **أسرار العربية**، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧)، ص ١٨-١٩. ويربط الزمخشري بين الإعراب وعلم البيان ونظم القرآن ربطًا وظيفيًا لقدرته على استقراء المحاسن، وتحقيق الإثارة. يقول: «هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديدُ الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء، وقال ما هو تقوُّلٌ وافتراء وهراء، وكلام الله منه براء. وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه، فالصَّادُّ عنه كالسَّادّ لطرق الخير كيلا تسلك، والمريد بموارده أن تعاف وتترك». انظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب** (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣)، ص ١٩.

إلى جانب ذلك، يربط الإمام شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي (ت ٦٩٥ هـ) بين دلالة الكلمات على الذات، والإعراب الذي وضع للدلالة على أحوالها. يقول: «والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات، كما أن الكلمة وضعت للدلالة على الذات ولذاك لا تختلف الكلمة؛ لأن مدلولها لا يختلف، ويختلف الإعراب لأن مدلوله يختلف، ولم يُجعل الإعرابُ في الأول والأوسط محافظة على الأوزان». انظر: محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق ودراسة عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري (مكة المكرمة؛ الرياض: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩)، ص ٧٩.

٦ إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢)، ص ١٠ و٢٠-٢١، وقد أدى هذا الترابط بين قوانين نظام هذه اللغة والإعراب إلى ما أسماه مصطفى إبراهيم حسّ العرب بالإعراب، يقول: «وإجمال ما في هذا الفصل أن حسّ العرب بالإعراب وإكرامهم له دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبونه، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب».

٧ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، شرح السيد أحمد صقر، ط ٣ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١)، ص ١٤. تحدث ابن قتيبة عن الإعراب في باب (ذكر العرب وما خصهم الله به من العارضة والبيان واتساع المجاز)، وقدم عن أهميته أمثلة من القرآن ومن الحديث، وأمثلة من صنعه، من ذلك قوله بخصوص قول الرسول (ﷺ) «لا يُقتل قرشي صبراً بعد اليوم»: «فمن رواه (جزمًا) أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد، ولا يقتص منه إن قَتل. ومن رواه (رفعًا) انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش: أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل. أفما ترى (الإعراب) كيف فرّق بين هذين المعنيين» (المصدر المذكور، ص ١٥).

بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يُفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلٍّ واحدٍ منهما إلّا (بالإعراب).

وقد أرسى البعض معادلة علمية تجمع بين طرفيها اللغة المعربة والبناء الذهني والعقلي، لتأتي التفصيلات التي ترسخ الجدلية الثنائية بين المتكلم العربي والرموز أو العلامات أو الأصوات الدالة والمُبينة عن القصد، وصولًا إلى تفاعل وتداخل الإعراب بما هو لغوي وحضاري واجتماعي. يقول سليمان ياقوت[٨]:

فالإعراب إذن يمثّل قمة التطور اللغوي مصورًا في تكوين الجمل التامة، ويمثل أيضًا قمة التطور الحضاري والاجتماعي، لأن كتابة لغة معربة أو النطق بها يتطلب ذهنًا واعيًا وعقلًا ناميًا ليطابق بين المعاني التي في نفس الإنسان وبين الرموز التي على أواخر الكلمات المنطوق بها، تلك الرموز التي تدل على ما يريد إظهاره من المعاني.

الإعراب والتفاعل اللغوي المعياري

إن ارتباط العربية بالإعراب ارتباط جوهري وعميق، يتفاعل فيه مدلول المكون اللغوي بالوظيفة النحوية التي يؤديها داخل التركيب العربي؛ ذلك أن الأدوات والكلمات ليست إلّا مباني تفرغ فيها العلاقات الإعرابية تأثيرها المعنوي، ومن ثم وظائفها النحوية. يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٩]:

و(اللغة) عبارة عن العلم بالكلم المفردة، و(الإعراب) عبارة عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها.

يكشف هذا النص عن استحالة الفصل بين اللغة والإعراب، لما بينهما من روابط معنوية وتركيبية عميقة، كما يستحيل إحداث قطيعة بين ظاهرة الإعراب ومن يتكلم اللغة العربية، لأن الأطراف جميعًا ذوات مساهمة في تحقيق الإبلاغ والتواصل الذي ترمي إليه أي لغة إنسانية. يقول أحمد بن فارس في باب «الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع»[١٠]:

يقع ذلك بين المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصريف. هذا فيمن يعرف الوجهين، فأمّا من لا يعرفهما، فقد يمكن القائل إفهام السامع بوجوه يطول ذكرها من إشارة وغير ذلك. وإنّما المعوَّل على ما يقع في كتاب الله جل ثناؤه من الخطاب أو في سنّة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو غيرهما من الكلام المشترك في اللفظ.

إن الإعراب والتصريف أداتان من الأدوات التي تحقق التواصل بين المتكلم والسامع، ولن يعرف هاتين الأداتين إلّا من يتقن لغة الضاد إتقانًا تامًا، وإلّا غاب عنه التفاهم المنشود وتحقيق الحاجات؛ فغرض

٨ أحمد سليمان ياقوت، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم** (الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤)، ص ٢٥٩ و٢٦١، ويستمر في ربط أطراف هذه المعادلة التي تستخلص في النهاية بعد الملاحظة والتجريب والتحليل والمقارنة والاستدلال، ترابط الإعراب بما هو تراثي، يقول: «ولاشك أن الإعراب مرتبط بالتراث العربي القديم من شعر ونثر، ولا يمكن فهم هذا التراث دون الإعراب، وقد بيّن أكثر من نحوي عددًا من الأمثلة التي لا يتضح معناها إلّا بالإعراب».

٩ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، ١٠ ج في ٢ مج (بيروت: عالم الكتب، [د. ت.]). ج ١، ص ١١.

١٠ ابن فارس، ص ٣٠٩. وقد أورد السيوطي (ت٩١١ه) هذا الباب بكامله منسوبًا إلى ابن فارس في: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج ١، ٣٢٩-٣٣٠.

المتكلم لن يتضح من دون إعراب، المعيار الذي يكشف صحة الكلام ورجحانه من نقصانه، والمقياس الذي يعرف به الصحيح من السقيم، فيتعلق به الذهن أو يمجّه. يقول أحمد بن فارس[١١]:

> فأمّا الإعراب، فبه تُميّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسنْ زيد) غير معرب، أو (ضربَ عمرْ زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيدٍ) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفْرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني.

فتأدية الكلام لوظيفته التواصلية رهين بقصد المتكلم، وهذا مستوى من مستويات عديدة تشكّل نظرية بديهية للفهم والإفهام. ولا نغفل في هذا النطاق التمييز الوارد لدى العلماء القدماء بين الكلام والكلم[١٢]، فالكلام هو كل خطاب شكّلت مكوناته اللغوية منظومة دلالية مؤلفة تقصد إلى معاني يحصل الرضى عنها. أمّا الكلم، فيتراوح مدلوله بين ما يفيد وما هو غير مفيد، فالكلام بذلك لا يطلق إلّا على المفيد خاصة، يقول أبو الحسن علي الآمدي (ت٦٣١ هـ) في حقيقة الكلام[١٣]:

> أمّا حقيقته، فهو ما دلّ بالوضع على معنى، ولا جزء له يدلّ على شيء أصلًا، كلفظ الإنسان، فإن (إنـ) من قولنا: (إنسان)، وإن دلّت على الشرطية فليست إذ ذاك جزءًا من لفظ الإنسان؛ وحيث كانت جزءًا من لفظ الإنسان، لم تكن شرطية، لأن دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلّم وإرادته. ونعلم أن المتكلم حيث جعل (إنْ) شرطية، لم يقصدْ جعلها غير شرطية.

ويُعتبر القول كلامًا مفيدًا إذا ابتعد عن كل ما يشْكل المعنى، وزاغ بالنظام عن القواعد والضوابط

---

١١ ابن فارس، ص ٣٠٩، والسيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج ١، ص ٣٢٩.

١٢ نجد مثل هذا التمييز عند جلّ علماء النحو والعربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، حيث يقول: «فالكلام كلّه: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة». انظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤)، ج ١، ص ١٤١.

– أبو الحسين أحمد بن فارس، حيث يقول في باب «القول في حقيقة الكلام»: «زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفهم، وذلك قولنا: (قام زيد) و(ذهب عمرو). وقال قوم: الكلام حروف مؤلّفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلّا بحروف مؤلّفة تدل على معنى». انظر: ابن فارس، ص ٨٧.

– أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، يقول في باب الكلام: «الكلام: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين». انظر: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، **شرح ملحة الإعراب، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧)، ص ٦٢.

– أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، حيث يقول مفرقًا بين الكلام والكلم: «فإن قيل: فما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمّا الكلام فلا ينطلق إلّا على المفيد خاصة». ابن الأنباري، ص ٣.

– أبو البقاء بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، الذي فرّق بين الكلمة والكلام من جهة والكلام والقول والكلم من جهة أخرى، يقول: «والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات...؛ وأمّا الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولبن وثفنة وثفن، فهو يقع على ما كان جمعًا مفيدًا كان أو غير مفيد...، وأمّا القول، فهو أعم منهما لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، والكلام والكلم أخص منه». انظر: ابن يعيش، ج ١، ص ٢١. انظر أيضاً: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت، **شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤)، ج ١، ص ١٩٦؛ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، **المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري**، احياء التراث الإسلامي؛ ٣ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١)، ج ١، ص ٤٥، وأبو العرفان محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، حققه وضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، ٤ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٢٩.

١٣ علي بن محمد سيف الدين الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣)، ج ١، ص ١٨.

المتعارف عليها بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة، من فصل بين الإعراب والمعنى الوظيفي، أو إبدال بين الحركات من حيث المواقع، أو تغيير في الرتب المعهودة. وكلما حصل ذلك، ورد الشذوذ واختلفت التأويلات، وضاع المعنى وغاب القصد المنشود. يقول ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)[١٤]:

> وكذلك لو قال قائل: (ما أَحْسَنْ زَيْدْ)، ولم يبيّن الإعراب في ذلك لما علمنا غرضه منه، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بيَّن الإعرابَ في ذلك، فقال: (ما أَحْسَنَ زيداً)، و(ما أحسنُ زيدٍ؟) و(ما أحسنَ زيدٌ)، علمنا غرضه، وفهمنا مغزى كلامه، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يُعرف به من الإعراب. فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطًا لمعاني الكلام، حافظًا لها من الاختلاف.

فالكلام نتاج الفكر والنفس، وقائم بالأساس على مستويين أساسيين لأداء وظيفته، هما: **المفردات اللغوية/ المعنى اللغوي**.

يتشكل هذا المستوى من الحروف والأفعال والأسماء التي تتألف منها التراكيب، لكل منها معناه اللغوي الخاص، يدل عليه بمفرده أو بمعونة ملفوظات أخرى، كالحروف التي تشكل أدوات تحقيق الإتساق الداخلي للنص، فتؤدي بذلك معانيها المعروفة.

وتُعَدّ المعاني اللغوية اللبنات التي يقوم عليها الكلام، والمتكلم مجبر على استحضار الحدود اللغوية باعتبارها ملكًا جمعيًا، يتعارف عليها أفراد المجتمع، ولا يملك الحرية الخاصة للتصرف فيها، كتغيير النطق أو استبدال الأشياء بمسمّيات أخرى، إلّا في نطاق الاتساع الذي تسمح به اللغة، على سبيل التجاوز الذي ينقل هذا الكلام من مستواه الحقيقي إلى مستوى مجازي، أو على سبيل الانتقال باللفظة المفردة في وضعها المتطور كبديل عن الوضع الأصلي.

ومن تجليات احترام الحدود التفاعل الموجود بين الإعراب والمواضعات اللغوية، والذي يتمظهر على العديد من المستويات اللسانية، أو بالأحرى الحدود المعيارية التي تشكل المرجع الأساس لكل منشئ للكلام، وقد تم حصر هذا التمظهر في البنى اللغوية على الشكل الآتي:

- أثر المعنى اللغوي للفعل في تحديد لزومه أو تعديه.
- تحكّم المعنى اللغوي للفعل أحيانًا في تمييز الفاعل من المفعول، بتحقيق مناسبة معنوية لكل واحد منهما.
- أثر ما يلحق المعنى اللغوي الأصلي للفعل أو ما يقع مقامه من تغيّر في تشكيل الملفوظات من حيث مراعاة المعنى المقصود في التعدي أو اللزوم، أو من حيث الحرف المعدّى به.
- أثر ما يلحق المعنى اللغوي للفظ في ما هو إعرابي، أي في تحديد موقعه التركيبي لإزالة كل ما يعيق الفهم والإفهام بين المتكلم والسامع[١٥].

---

١٤ أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير الكاتب، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدم له وحققه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط ٢** (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٣)، ج ١، ص ٤٢. ويقول ابن عصفور بخصوص حقيقة النحو وعلاقته بكلام العرب: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها، وتبيين أحكامها». انظر: ابن عصفور، ج ١، ص ٤٥.

١٥ انظر: محمد حسن حسن جبل، **دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية** (بسيون، غربية: البربري للطباعة الحديثة، [د. ت.])، ص ١٢٩-١٣٧.

العلاقات التجاورية/ المعنى التركيبي

لا يستقيم التبيّن اللغوي إلّا باستيفاء المواضعات اللغوية لمعانيها، وباحترام العلاقات التجاورية لحدود اللغة.

ومن مظاهر هذه الاستقامة الدور الفاعل لآلية الإعراب في الدلالة على المعاني التركيبية، ورصف مفردات اللغة، وفق طرق معيّنة في صوغ التركيب الذي يستحضر الأركان الأساسية، ويحقق تراتبية المعاني، والتعبير عن المعاني غير المفردة بشكل متكامل.

ويقوم صوغ الكلام على محوري الانتقاء والنظم؛ فالمتكلم ينتقي من الألفاظ ما يلائم فكره ومشاعره، أي ما يلائم المقام، كما ينتقي الصيغ الملائمة لتلك الألفاظ والمواقع والأصوات الدالة، وينظم الكل وفق معنى تركيبي يفهمه المتلقّي، وتُعَدّ هذه الأصوات أو العلامات الإعرابية من أقوى الدوال على المعاني التركيبية. يقول الدكتور محمد حسن[١٦]:

> والشاهد هنا هو أن العلامات الإعرابية تتغيّر تبعًا للمعنى التركيبي (المكون من العلاقات التي يريدها أو يقررها منشئ الكلام بين مفردات الجملة)، وأن المتلقّي يتصور المعنى التركيبي الذي أراده منشئ الكلام أخذًا من تلك العلامات، فمن الطبيعي أن يتغيّر تصوره للمعنى إذا تغيّر الضبط الإعرابي. وهذا أحد وجوه صدق العبارة المشهورة (الإعراب فرع المعنى).

بينما توجّه بعض الدارسين المحدثين إلى إسقاط آلية الإعراب باعتبارها مجرد قرينة واحدة لا تفي بالمعنى التركيبي، بعيدًا عن بقية القرائن. ومنطلق هذا التوجّه قائم بالأساس على المقارنة بين المعنى الوظيفي للكلمة والإعراب، وعلى اعتبار أن الصلة وثيقة بينهما.

فما دام الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من التحليل الإعرابي، وما دامت قرينة التعليق هاته من أصعب القرائن، وهي قرينة معنوية تحتاج إلى التأمل، ويحس الناس إزاءها بصعوبة كبيرة، اتجه الدكتور تمام حسان إلى المعنى الوظيفي للفظة على حساب المعنى اللغوي والتهوين من قيمة العلامة أو الصوت في إدراك المعنى التركيبي. يقول حسان[١٧]:

---

١٦ المصدر نفسه، ص ١٣٩-١٤٠. ويقول في السياق نفسه: «فلا تظهر حرية منشئ الكلام في التعبير وأثرها إلّا في اختيار الموقع وصياغة اللفظ على حسب النوع والصيغة التي تناسبه. وفي جميع الحالات، فإن المتلقّي يفهم المعنى التركيبي الذي أراده منشئ الكلام من خلال مواقع الكلمات وصيغها وعلامات الإعراب الدالة عليها. والعلامات الإعرابية هي أقوى هذه الدوال، لأن المواقع والصيغ تؤول تبعًا لها. ومن الطبيعي أن يتغيّر تصور المتلقّي للمعنى التركيبي إذا غيّر منشئ الكلام مواقع المفردات في الجمل»، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٠-١٤١.

١٧ تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها** (الدار البيضاء، المغرب : دار الثقافة، [د. ت.])، ص ١٨٤. فهو بذلك يؤيّد إمكانية الإعراب بالمعنى الوظيفي الذي يقصد به الوصف الصوتي والصرفي والنحوي، من دون مراعاة المعنى اللغوي أو المقام. يقول حسان: «والحق أن الصلة وثيقة جدًا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي. فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا. وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي. ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، ومرصوفة على غرار تراكيبها». انظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩)، ص ٢٢٧. وهو يتجاوز بذلك أولئك الذين بالغوا في حصر النحو في ضبط العلامات على آخر الكلمات، ليغدو هذا الضبط الإعرابي القرينة المهيمنة، والآلية الثانية لفك المعنى. يقول: «لقد لقيت قرينة الإعراب من هؤلاء قدرًا من الحفاوة جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النحو إلى أن يجعلوها النحو كله تقريبًا، وبنوا على الإعراب هيكلًا نظريًا أطلقوا عليه اسم (العمل النحوي)، صيروا هذا الهيكل غاية تقصد إليها دراسة النحو وينتهي إليها فهمه ويسعى إلى تحصيلها تعليمه. وهكذا أصبح النحو عندهم ضبط أواخر الكلم بحسب المعنى». انظر: تمام حسان، **البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣)، ص ١٩٨.

> هذا الإعراب الكامل التفاصيل يبيّن إلى أيّ حدّ نستطيع الاتكال في التحليل اللغوي على ما أطلقنا عليه اصطلاح (المعنى الوظيفي). فهذا المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتيًا من حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيًا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويًا من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص. أمّا ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام، أي المعنى الدلالي الكامل، فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط.

ويبقى في نظرنا المعنيان اللغوي والتركيبي دالين على كلية اللغة التي لا تستقيم بالواحد من دون الآخر، بل إن نظرية إسقاط آلية الإعراب بالتهوين من شأن المعنى المعجمي أو المقام، وإعلاء قدرة المعنى الوظيفي القائم على وصف الكلمة نحويًا وصوتيًا وصرفيًا، على كشف العلاقات التجاورية أو بالأحرى المعنى التركيبي، لتسقط في التعامل اللغوي القائم على النمطية والبعيد عن سنن التوسع في التراكيب والتصرف فيها، هذا التوسع الذي يعدّ من خصائص اللغة العربية، وملمحًا جوهريًا من ملامح جمالها ووظيفتها الفنية، يقول الدكتور محمد حسن[١٨]:

> والتزام النمطية بالصورة الجامدة يجرد العربية من إحدى أهم خصائصها ومزايا وجود الإعراب فيها، وهي إمكانية التصرف في نسق كلمات الجملة بالتحريك تقديمًا او تأخيرًا وحذفًا أو ذكرًا ووصلًا أو فصلًا؛ تحقيقًا لأغراض بلاغية أو مقامية. ومن التذرع إلى الباطل، ومن سوء التقدير أيضًا أن يُعدّ ما يوفر تلك الخصيصة، وهو الإعراب، تعقيدًا يطالبون بالاستغناء عنه.

ويُعتبر التمكن من الإعراب وسيلة أساسية للتمكن من ذات المعنى، لأن الأمر بعيد عن السطحية التي يمكن تصورها، وقائم على ترابط العناصر وتداخل المستويات. ويمكن في هذا الصدد قراءة مؤلفات بعض المفسرين الذين تشرفوا بخدمة القرآن الكريم والاطلاع على مكنوناته، لنقف بإجلال أمام إتقانهم خاصية الإعراب، وما يستلزم ذلك وجوبًا من ضبط اللغة لفظًا وتركيبًا وصيغة في سبيل الكشف عن أسرار التعبير وجماليته. يقول السيوطي في معرفة الإعراب[١٩]:

> ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين... .
>
> وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك.

---

١٨ جبل، ص ١٤٨. ويعتبر الدارس الإخلال بالإعراب إخلالًا بضوابط الكلام المتعارف عليها، يقول: «فالتخلص من ضوابط الموقع يأتي بكلام مختل لا معنى له، والتخلص من الإعراب حتى مع المحافظة على الموقع يصيب اللغة بالزمانة، ويؤدي في آخر الأمر إلى هجر تلك الأساليب نفسها، لأنها ستكون حينئذ ملتبسة موهمة». انظر: المصدر المذكور، ص ١٤٩.

١٩ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق شعيب الأرنؤوط؛ عناية وتعليق مصطفى شيخ مصطفى (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٨)، ص ٣٨٤. يقول أبو محمد الحريري البصري (ت٥١٦هـ) بعد الحديث عن الإعراب في اللغة في باب (**الإعراب**): «فأما الإعراب في صناعة النحو: فهو تغيير آخر الكلمة؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: (الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم)». انظر: الحريري، ص ٩٣. ويوضح في الباب نفسه العلة في جعل الإعراب آخر الكلمة، حيث يقول: «والعلة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلّا بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره»، انظر: الحريري، ص ٩٥.

فقد تتوالى على اللفظة الواحدة حركات مختلفة، الشيء الذي يغيّر بنيتها، وبالتالي يقلب معانيها ووظائفها من تركيب إلى آخر، وذلك بحسب قصد المتكلم، وما يرمي إليه من معان. يقول الزركشي (ت ٧٩٤هـ)[٢٠]:

> قالوا: والإعراب يبيّن المعنى؛ وهو الذي يميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ بدليل قولك: (ما أحسن زيدًا)، و(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني، فقالوا: (مِفْتَح) للآلة التي يفتح بها، و(مَفْتَح) لموضع الفتح، و(مِقَص) للآلة، و(مَقَص) للموضع الذي يكون فيه القصّ. ويقولون: (امرأة طاهر من الحيض) لأن الرجل يشاركها في الطهارة.

كما قد يحدث تداخل بين الوظائف النحوية في التركيب الواحد، فيؤدي إلى إشكال لدى القارئ أساسه هذا الخلط في الجانب النحوي، ويترتب عنه سوء فهم، وخطأ في التحليل، وفي اكتناه دلالة الأسلوب، ولا مناص من التفقه في خصائص كل باب نحوي، وما يمكن أن ينتج من تداخله بباب نحوي آخر. يقول ابن جني في باب «نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها»[٢١]:

> من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبرًا. وذلك قولك: (مررت برجل أيّ رجل). فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهمًا. وكذلك (مررت برجل أيَّما رجل)؛ لأن (ما) زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لمّا طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبريّة.

لقد اعتُبر الزهد في الإعراب خاصة والأبواب النحوية عامة خطأ فادحًا يعرّض الدارس لمغالطة الحقيقة العلمية التي تربط اللغة العربية بظاهرة الإعراب، ويعرّضه للصد عن المعاني التي تبقى مغلقة، ولضياع غرض المتكلم الذي يُعتبر عنصرًا أساسًا في تحقيق عملية تواصلية هادفة وبنّاءة. يقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ)[٢٢]:

> وأمّا زهدهم في النحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدّم، وأشبه بأن يكون صدًّا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة

---

٢٠ أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، [د. ت.])، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٢. ويقول عن الناظر في كتاب الله، موضحًا العلاقة بين الإعراب والمعنى: «ويجب عليه مراعاة أمور: أحدها وهو أول واجب عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركّبًا قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى» (المصدر المذكور، ج ١، ص ٣٠٢). ويقول في تنبيه له عن تفسير المعنى وتفسير الإعراب: «قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب. والفرق بينها أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك» (المصدر المذكور، ج ١، ص ٣٠٤).

٢١ ابن جني، ج ٣، ص ٢٦٩.

٢٢ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، ط ٣ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٢)، ص ٢٨. ويربط الجرجاني في نظرية النظم بين النظم ومعاني الإعراب، فيقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلق بعضها ببعض، ويُبْنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (المصدر المذكور، ص ٥٥). كما يربط بين النظم ومعاني النحو، يقول: «اعلم أن ليس (النظم) إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تُخِلّ بشيء منها» (المصدر المذكور، ص ٨١).

> على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورُجحانه حتى يُعْرَض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرْجع إليه، لا ينكر ذلك إلّا من ينكر حِسَّه، وإلّا من غالط في الحقائق نفسه.

إن أول ما يجب أن يحيط به الدارس هو الإدراك المعنوي الجيّد لما يدرسه، لأن المكوّنات اللغوية تصبح عناصر فاعلة دلاليًا ونحويًا وإعرابيًا عند صوغها وفق القواعد المتعارف عليها، والضوابط التي تحّولها إلى رسالة قابلة للإدراك. يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ)[٢٣]:

> وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركّبًا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

يتبين من خلال هذا النص استحالة الجمع بين الإعراب والمكون اللغوي غير المفهوم، لأن الإعراب في حد ذاته كشف عن المعنى، فالإحاطة به وبقواعده لا تعني التمكن اللغوي، كما أن الإتقان المحدود للغة لا يؤدي إلى معرفة الإعراب وإتقانه.

نستنتج إذًا أن الإعراب واللغة مكونان فاعلان في إدراك المعنى، وكل قصور في الجانب الواحد منهما يؤثّر سلبًا في الجانب الآخر، يقول أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[٢٤]:

> والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب، والفرق بينهما، أنه ليس كل من عرف الإعراب وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم، أحاط علمًا باللغة كلها ولا فهمها. ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يُرضِ نفسه في تعلّم الإعراب، عرف الإعراب، ولا درى كيف مجاريه، وهذا بيّن واضح.

قد يكون للكلمة الواحدة إعراب معيّن، لكن سرعان ما ينقض هذا الإعراب بآخر مختلف عنه بمجرد انضمام هذه الكلمة إلى أخرى، أو إلى أخريات شكّلت معها تركيبًا ذا مدلول معيّن، فينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار عند الكشف عن المعنى ما دام هذا التحول من التركيب الأحادي (شكرًا على سبيل المثال) إلى التركيب المكثف، يساوي تحولًا على مستوى الدلالة. يقول ابن هشام[٢٥]:

> قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

---

٢٣ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وخرج شواهده مازن المبارك ومحمد علي حمد الله؛ راجعه سعيد الأفغاني، ط ٥** (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩)، ص٦٨٤. ويقول في الباب نفسه: «أن يراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة» (المصدر المذكور، ص ٦٩٨). ويوضح ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في مبحث الاسم المعرب العلاقة الدلالية بين الإعراب والمعرب. يقول: «الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلّا بعد تقدم ذكر المدلول عليه». انظر: ابن يعيش، ج ١، ص ٥١.

٢٤ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط ٥ (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦)، ص ٩٢. ويقول أيضًا: «والإعراب [...] الحركات المبينة عن معاني اللغة. وليس كل حركة إعرابًا، كما أنه ليس كل الكلام مُعربًا» (المصدر المذكور، ص ٩١).

٢٥ ابن هشام، ص ٨٨٢-٨٨٣، ويستدل ابن هشام على هذا التنبيه بالتركيب التالي: «ما أنتَ، وما شأنكَ»، حيث يقول: «فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: (وزيداً)، فإن جئت به فـ (أنتَ) مرفوع بفعل محذوف، والأصل: (ما تصنع)، أو (ما تكون)، فلمّا حذف الفعل برز الضمير وانفصل».

كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الكلمة يختلف إعرابها بحسب المحل أو الموقع الذي تحتله. يقول ابن هشام[٢٦]:

> وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه.

فكما تختلف الكلمات بحسب معناها المعجمي، تختلف أيضًا بحسب وظائفها النحوية، ومحلاتها الإعرابية، وكما تختلف التراكيب من حيث المدلول المعنوي، نجدها تختلف أيضًا من حيث العلاقات الإعرابية، بل إن الكلمة تكتسب مدلولها اللغوي بفعل طول التركيب الذي يستلزم بشكل آلي حضور المحل الإعرابي. يقول الزجاجي[٢٧]:

> إنما ذِكرُ سيبويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، حجةٌ لاختلاف الإعراب للمعاني، كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني نحو: (ذهب وجلس) كذلك (أكرمني أخوك)، و(أكرمت أخاك). هما يختلفان. وكذلك فرّق بين الفاعل والمفعول به، والمضاف والمضاف إليه في الإعراب، إذ اختلفت معانيهن.

إن الكلمة الواحدة كما يذكر ابن جني لا تشجو ولا تؤثر في قلب سامعها إذا لم تكن لها ضميمة تطيل الكلام وتجعله ممتعًا، يستعذبه هذا السامع، ويرق له[٢٨].

فالتلفظ بالكلمة فعلًا كانت أو اسمًا أو حرفًا لا يعدو أن يكون صوتًا من دون فائدة، بل إنها تكتسب مدلولها مع مثيلاتها، وهو ما يشكل تركيبًا يستحق الإعراب والتمييز بين المعاني. يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[٢٩]:

> لأن الاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركّبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدة، نحو قولك: (زيد منطلق) و(قام بكر)، فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه.

الإعراب وتحقيق الإبلاغ والتواصل

إن عملية الإبلاغ وتحقيق التواصل بين المتكلم والمتلقّي ليست بالسهولة التي يمكن تصورها؛ ذلك أن المجتمع العربي لم يكن يقصد إلى تحقيقها في أدنى مستوياتها، ولم يكن يستخف بها باعتبارها شيئًا ثانويًا، بل كانت هذه العملية ركنًا من أركان الكيان العربي، وعمودًا من أعمدة تثبيت الذات العربية التي اعتنت بتجميلها بمختلف وسائل الإقناع والتخصيص، من وضوح دلالي وإشارة صائبة واختزال مستحسن

---

٢٦ ابن هشام، ص ٨٨٣. أمّا هذا التنبيه، فقد استدل عليه بالتركيب التالي: «ما أحسن زيدًا»، يقول سائلًا طالبًا: «ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك: (ما أحسن زيداً)؟ فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه (ما كان أحسنَ زيداً) وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر، لأنها قد جرتْ مجرى الحروف».

٢٧ الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص١٣٧-١٣٨. هذه مسألة من بين مسائل عديدة ومتفرقة أوردها الزجاجي ملحقة بالكتاب، وكان قد أشار إليها في مقدمته. انظر: المصدر المذكور، ص ١٣٥-١٤٢.

٢٨ ابن جني، ج ١، ص ٢٧.

٢٩ ابن يعيش، ج ١، ص ٤٩.

وتمهيد مشوّق، حتى تكون عملية الإبلاغ هاته بيانًا نافعًا وإعرابًا شديدًا. يقول الجاحظ (ت٢٥٥ هـ)[٣٠]:

> وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى. وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع. والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه ويحثّ عليه. بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم.

لقد كان المتكلم يستغل كل طاقاته الذهنية، ومؤهلاته العلمية، وموروثه الثقافي لكي تكون عملية الإبلاغ أو الإقناع بالفعل بيانًا نافعًا وإعرابًا سديدًا، لأن مدار الأمر هو الكشف عن المعنى بالدلالة الحسنة، وتحقيق الفهم والإفهام، بإفشاء الحقائق للسامع. يقول الجاحظ[٣١]:

> والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدّليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام؛ فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع.

هكذا نسجل أن العملية الإبلاغية العربية كانت تجنح دومًا إلى التوضيح والتخصيص، وإلى تجنّب كل ما من شأنه أن يسيء إلى اللفظ ويشينه، أو يجعل المعنى سرابًا كلما اقتربت منه عرفت حقيقته. وقد ارتكزت العربية في تحقيق ذلك وتدعيم بيانها على جملة من الضوابط التي شكلت علوم البلاغة، ومن القواعد التي تزخر بها كتب النحو والإعراب. يقول الجاحظ أيضًا على لسان بشر بن المعتمر[٣٢]:

> وإيّاك والتوعّر، فإنّ التوعّر يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويَشين ألفاظك.

فكل من جعل الإبلاغ هادفًا والفهم والإفهام ميسَّرًا، والبيان محققًا نُعت بالبليغ. يقول الجاحظ [٣٣]:

> وهذا هو تأويل قول الأصمعي: (البليغ من طَبَّقَ المفصِل[٣٤]، وأغناك عن المفسِّر).

يستحضر الجاحظ من دون شك في هذا التوسع الواضح في مفهوم البيان المعنى اللغوي للمصطلح الذي يعني في أولياته الانكشاف والوضوح والظهور. ولاشك أن الجاحظ يطرح هذه المفاهيم في علاقتها من باب الاشتراك في الكثير من المعاني بمصطلحات أخرى. نذكر على وجه الخصوص الفصاحة والبلاغة، على اعتبار أن الفصاحة ترتبط بالملفوظات في علاقتها ببعض، وبما هو متداول على ألسنة الفصحاء، ووارد بكثرة في استخداماتهم اللغوية.

---

٣٠ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون**، ط ٧ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ج ١، ص ٧٥.

٣١ الجاحظ، ج ١، ص ٧٦. يقول الدكتور بدوي طبانة عن البيان عند الجاحظ: «والبيان عند الجاحظ هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي، فكل دلالة على المعنى عنده بيان، لأن الغاية هي الفهم والإفهام». انظر: بدوي أحمد طبانة، **علم البيان: دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص ١٣.

٣٢ الجاحظ، ج ١، ص ١٣٦.

٣٣ المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٦.

٣٤ طبق المفصل: أصاب إصابة محكمة فأبان العضو من العضو؛ ثم جعل لحسن الإصابة بالقول.

أمّا البلاغة، فتستعين بالفصاحة لتبليغ المعنى من نفس السّامع المَبْلَغَ اللائق. وأمّا البيان، فظاهر أنه أعمّ وألمّ من الفصاحة والبلاغة، لأنهما من مادته، وداخلان في حقيقته. يقول الدكتور بدوي طبانة[٣٥]:

> وتكون غاية البيان كما صرح هي الفهم والإفهام بأيّ دلالة من دلالات اللفظ أو الإشارة أو الخط أو العقد، أو الحال التي تسمى نصبة. وتكون البلاغة تعني الأدب والتعبير، وعلى هذا يكون مفهوم (البيان) أعم من مفهوم (البلاغة).

إن التوسع في مفهوم البيان قد ترك الباب مفتوحًا لكل ما من شأنه أن يكشف قناع المعنى، ويحيل الدلالة إلى أوضح وأفصح، ويخصص الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع، وهذا الأمر من الأبواب التي تطرق إليها اللغويون والنقاد والبلاغيون وعلماء التفسير، إلّا أن المثير للانتباه هو اهتمام البعض بما يحقق هذا الفهم والإفهام/ التواصل والإبلاغ كل في نطاق تخصصه، وفي نطاق ما يخدم الخطاب، من ذلك ما أورده ابن فارس في الباب الذي يقع فيه التواصل بين المتخاطبين، والذي يتم في نظره من وجهين. يقول[٣٦]:

> يقع ذلك بين المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصريف. هذا فيمن يعرف الوجهين، فأمّا من لا يعرفهما فقد يمكن القائل إفهام السامع بوجوه يطول ذكرها من إشارة وغير ذلك. وإنما المعوّل على ما يقع في كتاب الله جل ثناؤه من الخطاب أو في سنّة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو غيرهما من الكلام المشترك في اللفظ.

من الواضح اقتصار ابن فارس على الإعراب والتصريف في عملية الفهم والإفهام على الرغم من إشارته إلى وجوه أخرى يمكن للقائل إفهام السامع بها، من إشارة وغيرها، معللًا ذلك بطول الحديث عنها.

ولا يخفى دور الإعراب في التمييز بين المعاني والوقوف على أغراض المتكلمين، كما لا يخفى دور الصرف في إمداد النحو بالصيغ التي يحتاج إليها لتحقيق ذلك.

أمّا ابن الأثير، فقد خصص فصلين للحديث عن موضوع علم البيان، وعن آلاته وأدواته، وهي آلات كثيرة حصرها في ثمانية أنواع، نذكر منها، على وجه الخصوص، آلتين مهمتين في تحقيق التداخل بين المواضعة اللغوية والعلاقة المعيارية لتحقيق الإبلاغ المنشود:

الأولى معرفة علم العربية من النحو والتصريف. يقول ابن الأثير[٣٧]:

> أمّا علم النحو، فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرّة اللحن، ومع هذا

---

٣٥ بدوي أحمد طبانة، **البيان العربي: دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**، ط ٥ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢)، ص ٧٢.

٣٦ ابن فارس، ص ٣٠٩. إذا كان ابن فارس قد أورد هذا النص في باب «الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع»، فإن السيوطي ذكره في باب «معرفة خصائص اللغة»، انظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج ١، ص ٣٢٩. وللزجاجي طريفة في باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب، حيث يعتبر الإعراب بيانًا، ولا إشكال في ذلك إذا كان كاشفًا عن المعنى. يقول: «والإعراب أصله البيان. يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل مُعرب أي مبيّن عن نفسه، ومنه الحديث (الثيِّب تعرب عن نفسها) هذا أصله. ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابًا أي بيانًا». انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٩١.

٣٧ ابن الأثير الكاتب، ج ١، ص ٤١-٤٤.

> فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخصّ منه شيئاً بالوضع، بل جعل الوضع عامًّا ...
>
> وأمّا التصريف، فإنه إذا لم يكن عارفًا به لم تفسدْ عليه المعاني كلامه، وإنما تفسدُ عليه الأوضاع، وإن كانت المعاني صحيحة.

الثانية معرفة ما يحتاج إليه من اللغة. يقول ابن الأثير عن ذلك[٣٨]:

> النوع الثاني وهو قولنا: إنه يحتاج إلى معرفة اللغة ممّا تداول استعماله، فيردُ بيانه عند ذكر اللفظة الواحدة، والكلامِ على جيّدها ورديئها في المقالة المختصة بالصناعة اللفظية.

إن إهمال التفاعل الموجود بين المواضعات اللغوية والعلاقات التجاورية يؤدي، كما ذكرت سابقًا، إلى السقوط في النمطية، وإفشال عملية الفهم والإفهام من قبل السامع والمتكلم، والاستخفاف بوظيفة اللغة، وإبقاء الدارس العربي مخيّرًا بين النمطية الصورية التي تقتل ما اختصت به العرب، وبين المقومات الأسلوبية التي تعج بها المتتاليات التركيبية. يقول الدكتور محمد حسن[٣٩]:

> وهكذا ينقلب مراد منشئ الكلام إلى ضده في ذهن المتلقي دون حاجز يمنع ذلك، وتبطل وظيفة اللغة.
>
> بقي أن يتشبث جاحدو قيمة الإعراب والداعون إلى الاستغناء عنه؛ بالتزام النمطية في التراكيب اللغوية وهذا هو البديل الذي توهموه فأغراهم بمحاربة الإعراب.

إن حرص المتكلم العربي على البيان والكلام المعرب، وتفضيل الكلمة الفصيحة على الغريبة، والخفيفة الصوت على المتنافرة الحروف، والمطبوع القائم على البديهة، والارتجال على المتكلف القائم على الصنعة والتكلف، كل ذلك يعكس المكانة التي يحتلها المعنى في نفس هذا المبدع العربي، والدور المهم الذي يؤديه في تحقيق تواصل فعال؛ فالنصوص العربية تخفي وراء الأسلوب المزخرف والمحسنات البديعية والزخرف اللفظي عناية بالغة بالمعنى، وإلّا مجّتها الأسماع، ولفظتها الأذواق؛ ذلك أن المعهود عند العرب تشريف المعنى على حساب اللفظ، فما رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إلّا كشف للوظائف النحوية والعلاقات الإعرابية، ذلك بأن الرفع علم الفاعلية والإسناد، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة. يقول ابن جني[٤٠]:

> فإن العرب فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرّف مذاهبها؛ عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ... .
>
> فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِلْيتها لم يُقصد بها إلّا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذًا هو المُكرَّم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم.

فلا يمكن تصور إبداع أدق إبلاغًا من دون لفظ. كما أنه لا وجود للفظ من دون معنى، ذلك أن الارتباط

---

٣٨ المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٠.
٣٩ جبل، ص ١٤٧.
٤٠ ابن جني، ج ١، ص ١٥٠.

معهود بين اللفظ والمعنى، وكل ما من شأنه تحريف المعنى خضع للتصويب والتثقيف، حفاظًا على حرمة هذا المعنى وتشريفًا له. يقول ابن جني[٤١]:

> إعلم أنه لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلّة، وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصِّلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.

وقد أدرك المتكلم العربي إدراكًا عميقًا العلاقة الجدلية الموجودة بين اللفظ والمعنى، والتفاعل بينهما هو الذي يصنع الكلام المعرب والمفاهيم الذهنية المقبولة. وكلما كان هذا التفاعل صحيحًا كانت الدلالة حسنة، وكان الإعراب سائغًا، وأيّ خلل في تحقيق ذلك فمردّه إلى اللفظ الذي لولاه لما وجد المعنى، ويولّد غموضًا في عملية الفهم والإفهام، ويجعل الكلام حشوًا ليس إلّا. يقول السيوطي[٤٢]:

> إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللّفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى، لأن المعنى أعظم حرمة إذا اللفظ خدم المعنى، وإنما أتى باللفظ من أجله. ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زيادة (كان) في قوله:
>
> وجيـــــرانٍ لنا كانوا كـــــرام[٤٣].
>
> على القول بأنها تامّة، لأن المعنى حينئذ: وُجِدَ فيما مضى، وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ حشواً لا معنى له.

إن الزخرف اللفظي والوشي الكلامي لم يكونا مقصودين لذاتيهما، بل يضمران عناية بالغة بالمعنى لما لهما من دور في جعل الكلام معربًا مخصصًا، وفي التأثير في السامع وجعله ينصاع لرغبات الخطاب الإقناعية. وخير مثال على ذلك الشاعر العربي الذي كان يجهد ذاته في انتقاء الكلمات الرقيقة لتكون مدخلًا مشوّقًا لقصيدته، أو بالأحرى لموضوعه أو غرضه قصد استمالة القلوب، وشدّ الأذهان. يقول ابن جني[٤٤]:

> نعم، وفي قوله: وسالت بأعناق المطيّ الأباطح من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر في هذا أسْير، وأعرف وأشهر.
>
> فكأنّ العرب إنّما تحلّي ألفاظها وتدبجها وتشيها، وتزخرفها، عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصُّلًا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى عليه وسلم: (إنّ من الشعر لحكمًا

---

٤١ المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١٢.

٤٢ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥)، ج ١، ص ١١٧-١١٨.

٤٣ أبو فراس همام بن غالب الفرزدق، **شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها ايليا الحاوي، ٢ ج** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٥٢٩. وصدره: فكيـــف إذا رأيت ديار قـــوم. والبيت من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك، ومطلعها:

أَلَسْتُمْ عَائِجين بِنا لَعَنّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الخيام

والمعنى أن الشاعر يفتقد القوم الكرام لجيرتهم وكرمهم.

انظر: ابن هشام، ص ٣٧٧، الشاهد رقم ٥٢٦؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠ (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٢٨٩، الشاهد رقم ٦٩؛ عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط ٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧)، ج ٩، ص ٢١٧، الشاهد رقم ٧٣١؛ أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، **شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك المسمى منهج السالك، إلى ألفيه ابن مالك، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، ٣ ج** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥)، ج ١، ص ١١٧، الشاهد رقم ١٩٦، والصبان، ج ١، ص ٣٥٣، الشاهد رقم ٢٠٤.

٤٤ ابن جني، ج ١، ص ٢٢٠.

> وإن من البيان لسحرًا). فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم، التي جُعلت مصايد وأشراكًا للقلوب، وسببًا وسُلَّمًا إلى تحصيل المطلوب، عُرف بذلك أن الألفاظ خَدَم للمعاني، والمخدوم – لاشكّ – أشرفُ من الخادم.

ولهذا لم تكن غاية النحويين إلّا كل شعر فيه إعراب كما يقول الجاحظ[٤٥].

الإعراب والتوجيه

يمكن اكتناه هذا التفاعل القوي بين اللفظ والمعنى، والوقوف على مدى اهتمام المتكلم العربي بالمعنى، حرصًا على بقاء الكلام معربًا، من خلال بعض الأمثلة التطبيقية؛ فإلحاق العرب مثلًا لكلمة «**حوقلت**» بباب «**دحرجت**» على اعتبار التشابه في عدد الحروف والتوافق الحاصل من حيث الحركات والسكنات، ومن حيث السمت، وكذلك من حيث التشابه الحاصل في مصدر كلتا الكلمتين «**الدحرجة والحوقلة**» على اعتبار أن المصدر أصل الفعل، ليس إلّا صناعة لفظية، وإلحاقًا لكلمة بأخرى من حيث البناء على سبيل التوسع الذي كانت تعمد إليه العرب في محاوراتها وطرق كلامها[٤٦].

نجد المتكلم العربي يقدّم كذلك، ودومًا، حروفًا في أبينة الأفعال سمّاها حروف المعاني أو حروف المضارعة، دلالة على من يقوم بالفعل، مثل الهمزة في «**أفعل**» والنون في «**نفعل**» والتاء في «**تفعل**» والياء في «**يفعل**»، واعتنى بها وجعلها بمنزلة عيون الأفعال تحصينًا لها في غالب الأمر، وحفاظًا عليها من الحذف، كل ذلك يعكس تمكّن المعنى في نفوس العرب وتقديمه على حساب اللفظ. يقول ابن جني[٤٧]:

> ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه للّفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنّه عندهم... .
>
> أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم، وعلوّه في تصورهم، إلّا بتقدم دليله، وتأخّر دليل نقيضه، لكان مغنيًا من غيره كافيًا.
>
> وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فحصّنوها بكونها حَشْوًا، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرضة للحذف والإجحاف... .
>
> فهذا يدلّك على ضنّهم بحروف المعاني، وشُحّهم عليها: حتى قدّموها عناية بها، أو وسّطوها تحصينًا لها.

وحروف المعاني تدخل في علم الأدوات الذي نشأ في أحضان تفسير القرآن الكريم، حيث كان الخوض والتفصيل في المعاني العديدة والمختلفة للأداة الواحدة واردًا في النصوص القرآنية. وقد نما هذا العلم حتى استقل بخصائصه المتميزة. يقول الحسن بن قاسم المُرادي (ت ٧٤٩هـ) رابطًا بين فعل الكلام ومعاني حروفه:[٤٨]

---

٤٥ انظر: الجاحظ، ج ٤، ص ٢٤.
٤٦ انظر: ابن جني، ج ١، ص ٢٢١.
٤٧ المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٤-٢٢٦.
٤٨ الحسن بن قاسم المُرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣)، ص ١٩.

فإنّه لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبينًا أكثرها على معاني حروفه، صُرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسُّر الوقوف علىَ جملتها، قد كثر دورها، وبعُد غورها، فعزَّت على الأذهان معانيها، وأبتِ الإذعان إلّا لمن يعانيها.

والربط بين علامات الإعراب والمعاني، أي الإمساك بعروة المعنى والارتياح لصحة الإعراب، من المسائل التي تنبّه إليها النحاة المتقدمون، وتعرّضوا في مواضع كثيرة لبيانها، ولم يجدوا في كلام العرب وشعرها إلّا ما يجسّد المطابقة الكلية بين المعنى والإعراب، وإلّا ما الإعراب فيه مطابقة للمعنى، لأن الإعراب لا يفسد المعاني، وإذا كان من ذلك شيء فليس من كلام العرب.

إن تقدير المتكلم العربي للكلمة، حرفًا كانت أو اسمًا أو فعلًا في التركيب الواحد، في سبيل ضبط المعنى، ليس إلّا من باب الصناعة اللفظية التي تجوز هذا التقدير، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يطرأ على ذلك من تغير في الحال. أمّا من حيث الصناعة المعنوية، فالأمر مختلف، والمذهب مستصعب. لنقرأ المثالين التاليين:

ـ قام زيد.

ـ زيد قام.

(زيد) في الجملة الأولى يسمّى فاعلًا، وفي الجملة الثانية يسمّى مبتدأً، ولا يجوز لك أن تعتبره فاعلًا على الرغم من أنه فاعل في المعنى حقيقة.

فالمعنى واحد في الجملتين، هو قيام زيد، إلّا أن الصنعة اللفظية اقتضت اختلاف المحل، وبالتالي اختلاف الإعراب، وهكذا ترى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى، كما يقول ابن جني[٤٩].

وبذلك يقر ابن جنّي بأثر الإعراب في توجيه المعنى، وضرورة التوافق بينه وبين غرض المتكلم، وأن التباين في الإعراب ينجم عنه حتمًا تباين في المعنى. وخصص له بابًا سمّاه «امتناع العرب في الكلام بما يجوز في القياس»، وضح فيه اهتمام العرب بالمعنى، فهو عندهم الغاية الأولى، لا اللفظ، والقول بالإعراب مجرّدًا.

فقد انتفعت اللغة وأهلها بفوائد الإعراب الكثيرة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وحُرمت منها اللغات المبنية. يتحدث الدكتور فاضل صالح السامرائي عن اختلاف المعاني باختلاف الإعراب، وعن الغرض من الإعراب الذي حصره في بعض الوجوه. يقول[٥٠]:

وأهم هذه الأغراض هي:

١. الإبانة عن المعاني: ذلك أن الأصل في الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعاني... .

٢. السعة في التعبير: وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ إن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية.

---

٤٩ انظر ابن جني، ج ١، ص ٣٤٢-٣٤٣.

٥٠ فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ٤ ج (عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٣٢-٣٦.

ولم يكن اهتمام العرب بالألفاظ وتهذيبها إلّا لكونها البنى الموصلة إلى المعاني؛ فحسن هذه البنى رهين بسعة هذه المعاني، فهي لم تكن مقصودة لذاتها، وإنّما الكشف عن المعنى هو القصد، وإلى هذا أشار ابن جني في الباب الذي سمّاه «في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»، تقول الدكتورة منيرة العلولا[٥١]:

> إن العناية بالإعراب والاهتمام به ليس مقصودًا لذاته، وإنّما لأنه هو الطريق إلى المعاني الضابط لها، الكاشف عنها، وممّا يؤكد هذا المفهوم للإعراب عند النحاة الأئمة أن الإعراب إذا كان يوهم بمخالفة المعنى، تُرك الإعراب وحُمل على المعنى.

لقد أعطى المتكلم العربي للإعراب مكانة بارزة في عملية التفسير، فهو موجود في ثنايا الكلام للتفريق بين الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك. أمّا عندما يحصل اعتراض بين الإعراب والمعنى، نجد هذا المتكلم يلجأ إلى عملية التقدير، وتصحيح الإعراب حتى ينضبط المعنى ويحصل التطابق المنشود، وتلك عملية اعتبرها العلماء القدامى مسألة محفوفة بالمخاطر لما يترتب عنها من إسقاطات أو تأويلات قد تكون خاطئة، وينتج عنها الفهم الخاطئ للتركيب وفساد المعنى، ممّا يتناقض والبيان الذي هو من خصائص العرب، وصحة المعنى الذي تحرص اللغة العربية دومًا عليه، يقول ابن جني[٥٢]:

> ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثِر إصلاحه.

ومن الأبواب التي ألمّ بها كثيرًا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وأثارها ابن جني في خصائصه «تجاذب المعنى والإعراب للشيء الواحد»، فقد يحصل أن يتجاذب الإعرابُ والمعنى شيئًا واحدًا، وذلك بأن يكون في الكلام ما يجعل المعنى يطلب أمرًا، والإعراب مانعًا له، كما في قوله تعالى: ﴿**إنّه على رجعه لقادر. يوم تبلى السّرائر**﴾[٥٣]، فالمعنى يقضي بتعلق الظرف (**يوم**) بالمصدر (**رجعه**) فنقول: **إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر**، لكن الإعراب يرفض ذلك بدعوى خرق القاعدة التي تنص على عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، أو بين الصلة والموصول الأجنبي.

وفي قوله تعالى: ﴿**لمقتُ الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذْ تُدْعون إلى الإيمان فتكفرون**﴾[٥٤] المعنى يطلب تعلق (**إذ**) بالمقت، والإعراب يرفض ذلك ما دام هذا التعلق يعني الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر[٥٥].
وفي قوله تعالى: ﴿**أفلا يعلم إذا بُعثر ما في القبور. وحصّل ما في الصّدور. إن ربّهم بهم يومئذ لخبير**﴾[٥٦]

---

٥١ العلولا، ص ١٣١. وتشير أيضًا إلى دور الإعراب في توجيه المعنى في سياق الحديث عن عناية عبد القاهر الجرجاني بذلك في إطار نظرية النظم، تقول: «فالإعراب إذًا ليس حلية لفظية ولا وشيًا متكلفًا ابتدعه النحاة ليُعجزوا به غيرهم ويُظهروا تفوّقهم على من عداهم، كما يدّعي دعاة التجديد والتيسير الذين اعتبروه مجرد زخارف تثقل كاهل الدارس، وأنه أضاع المعاني لأن اهتمام النحاة به قد صرفهم عن الاهتمام بالمعنى، بل هو عند علماء اللغة والبلاغة والنحو، الكاشف عن المعنى، المظهر له» (المصدر المذكور، ص ١٤٥).
٥٢ ابن جني، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤.
٥٣ **القرآن الكريم**، «سورة الطارق،» الآيتان ٨-٩.
٥٤ المصدر نفسه، «سورة غافر،» الآية ٩.
٥٥ انظر ابن جني، ج ٣، ص ٢٥٥، و الزركشي،ج ١، ص ٣٠٩.
٥٦ **القرآن الكريم**، «سورة العاديات،» الآيات ٩-١١.

المعنى يقتضي عمل (لخبير) في (إذا)، والقاعدة تنص على أنه لا عمل لمتأخر في متقدم، فيحصل بذلك تجاذب بين المعنى والإعراب للشيء الواحد، الشيء الذي يدفع المتكلم العربي إلى عملية التقدير التي تصبح متنفسًا وحيدًا لتقويم الإعراب حتى ينصاع للمعنى الذي ينبغي أن يبقى سليمًا، ويحصل التوافق المنشود بينهما، وهكذا نلاحظه يقدّر في الآية الأولى فعلًا كعامل دلّ عليه المصدر، وفي الآية الثانية فعلًا دلّ عليه (المقت)[٥٧].

إن تجاذب المعنى والإعراب للأمر الواحد هو من الأبواب التي تطرّق إليها العلماء القدماء، والتي ينبغي الإلمام بها، والتلطف في النظر إليها، ما دامت تمس المنظوم والمنثور العربيين، وما دامت ملمحًا من الملامح الجوهرية التي يرتكز عليها التركيب العربي، فلا كلام من دون الإمساك بعروة المعنى، ولا كلام من دون تصحيح الإعراب، ولا كلام من دون تطابق وتفاعل سليم بينهما. يقول ابن جني[٥٨]:

> هذا موضع كان أبو علي – رحمه الله – يعتاده، ويُلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب.

وقد كان من تشبث المتكلم العربي بصحة الإعراب أن ظهر في الأدب العربي ما يُعرف بالأبيات المشكلة الإعراب، ويُقصد بها الأبيات الشعرية التي يوجد فيها إشكال يحتاج من القارئ إلى التأمل، وتُعرف هذه الأبيات كذلك بأبيات الألغاز والأحاجي نظرًا إلى ما تثيره من جدل إعرابي مكثّف بحسب المنطلقات المذهبية، والتوجهات الفكرية في سبيل حصانة المعنى وضبطه. وقد كان الفصحاء يغضّون الطرف عن الخطأ في العروض والقافية من دون التسامح مع من لا يحفل بزيغ الإعراب. يقول ابن جني[٥٩].

> وأبيات الإعراب كثيرة، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب. ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفِلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحَّة الإعراب.

إن الارتباط بين الإعراب والمعنى ارتباط جوهري وعميق، ينمّ عن اتصال القاعدة بالتطبيق في المنظومة الفكرية واللغوية عند الإنسان العربي، وعن ترابط العلاقات الإعرابية والمكونات اللغوية داخل التركيب العربي، وعن توافق الوظائف النحوية لهذه المكوّنات اللغوية والروابط المعنوية التي تعتبر أساس الأسلوب العربي، ومن دونها يصبح لغوًا لا فائدة ترجى منه، وأصواتًا تتنقل عبر الأثير، لا تعلق بها الأذهان، لأنه يخلو من أي مقصدية تلبّي الحاجة، أو أي دلالة حسنة ينتشي لها السامع. ويكفي أن تقرأ هذا الخبر الذي يكشف عن العلاقة الجدلية بين الإعراب والمعنى. يقول أبو القاسم الزجاجي عن أبي محمد القاسم بن محمد الأنباري[٦٠]:

---

٥٧ الزركشي، ج ١، ص ٣١٠.

٥٨ ابن جني، ج ٣، ص ٢٥٥. أما الزركشي، فيقول: «قد يتجاذب الإعراب والمعنى الشيء الواحد، وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيرًا، وذلك أنه يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، قالوا: والتمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب». انظر: الزركشي، ج ١، ص ٣٠٩.

٥٩ ابن جني، ج ١، ص ٣٣٣.

٦٠ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩)، ص ٤٩.

لمّا أراد المتوكل أن يأمر باتخاذ المؤدّبين للمنتصر والمعتز جعل ذلك إلى إيتاخ، فأمر إيتاخُ كاتبه أن يتولّى ذلك،.. . فلما اجتمعوا قال لهما الكاتب: لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم فاخترنا. فألقوا بيتًا لابن غلفاء[٦١]

ذريني إنّما خطئي وصوْبي عليّ وإنّ ما أنــفقت مـــالُ

فقالوا: ارتفع (مالُ) ب (ما)، إذ كانت في موضع الذي. ثم سكتوا، فقال لهم أحمد بن عبيد من آخر الناس: هذا إعراب فما المعنى؟ فأحجم القومُ فقيل له: فما المعنى عندك؟ قال: أراد ما لومك إياي وإنما أنفقت مالاً ولم أُنْفِقْ عِرضاً، فالمالُ لا يُلام على إنفاقه.

خاتمة

نسجل في ختام هذا العمل ارتباط ظاهرة الإعراب بقطبي الإيضاح والإبانة، إيضاح الإشارات اللفظية والإبانة عن المواضعات اللغوية، بيانًا لحاجات المتكلم الظاهرة والباطنة، وفق الأصول والمعايير التي تحكم سنن التواصل اللغوي بين هذا المتكلم والسامع.

كما نسجل تجدّر ظاهرة الإعراب في كيان اللغة الحيّة التي تجاوزت الثبات عند الأصول إلى استنطاق أسرار الكلام، بإرجاع الأصوات إلى علل وأسباب، وهي بذلك ترسّخ المعادلة العلمية القائمة على ثنائية اللغة المعربة والبناء الذهني.

وقد كشف التفاعل اللغوي المعياري عن دور الأدوات والكلمات كبنى دالة من خلال العلاقات الإعرابية، وما ينجم عنها من وظائف نحوية، كما كشف الترابط العميق بين هذه العلاقات والبنى التركيبية عن استحالة الفصم بين ظاهرة الإعراب ومنشئ الكلام في إطار الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع.

وتأدية الكلام لوظيفته التواصلية شديدة الارتباط بغرض المتكلم، وقد تحدثنا عن ذلك باعتباره حدًّا من حدود عديدة شكّلت في نظرنا النظرية العقلية للفهم والإفهام، على اعتبار أن التبيّن اللغوي لا يتبدى إلّا من خلال ثنائية المفردات اللغوية/ المعنى اللغوي، والعلاقات التجاورية/ المعنى التركيبي.

وتبقى هذه الثنائية دالة على كلية اللغة التي تناقض نظرية إسقاط آلية الإعراب من خلال إسقاط المعنى المعجمي أو المقام، وإعلاء المعنى الوظيفي الذي يسقط في النمطية والصورية ويبعد بالمتكلم عن السعة كخصيصة جوهرية من خصائص اللغة.

وقد استحضرنا البيان إلى جانب الإعراب، ودورهما في الكشف عن المعنى، وعلاقة ذلك بالبلاغة التي تستعين بالفصاحة في تحقيق الإبلاغ والتواصل. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبان العمل عن اهتمام اللغويين والنقاد والبلاغيين وعلماء التفسير بذلك في نطاق التخصص بما يحقق الإفهام من المتكلم والفهم من السامع، وبما يخدم الخطاب.

٦١ هو أوس بن غلفاء.

وكل إهمال للتفاعل المتبادل بين المواضعات اللغوية والعلاقات التجاورية يسقط مرة أخرى في النمطية بما لا يخدم عملية الفهم والإفهام، وإجلاء جمالية المتتاليات التلفظية والتركيبية.

وقد أبانت العلاقة الجدلية بين اللفظ والمعنى/ الشكل والمضمون التفاعل الموجود بينهما، وعلاقة ذلك بظاهرة الإعراب التي فتحت أبوابًا نحوية على اختلاف المسمّيات عند أهل اللغة وفقهائها. وقد عمل النحاة على أساس المطابقة الكلية بين المعنى والإعراب من خلال آلية التوجيه، أي الإمساك بعروة المعنى والارتياح لصحة الإعراب.

وتبقى في نظرنا ظاهرة الإعراب ظاهرة العربية بامتياز تحتاج إلى الاستنطاق، كما تحتاج إلى المساءلة والتوجيه نحو الاستغلال الذي يخدم هذه اللغة وآفاقها المستقبلية.

المراجع

ابن الأثير الكاتب، أبو الفتح ضياء الدين. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. قدم له وحققه وعلق عليه احمد الحوفي وبدوي طبانة. ط ٢**. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٣.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. **أسرار العربية**. عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار. دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. [د. م.]: المكتبة العلمية، [د. ت.].

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد. **المقرب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري**. بغداد : مطبعة العاني، ١٩٧١. (احياء التراث الإسلامي؛ ٣)

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢٠. القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. **الصاحبي**. تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. **تأويل مشكل القرآن**. شرح السيد أحمد صقر. ط ٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف. **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. حققه وخرج شواهده مازن المبارك ومحمد علي حمد الله؛ راجعه سعيد الافغاني. ط ٥**. بيروت : دار الفكر، ١٩٧٩.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. **شرح المفصل**. ١٠ ج في ٢ مج. بيروت: عالم الكتب، [د. ت.].

ابن يللبخت، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. **شرح المقدمة الجزولية الكبير. درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي**. ٣ ج. ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. **شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك المسمى منهج السالك، إلى ألفيه ابن مالك. حققه محمد محي الدين عبد الحميد. ٣ ج**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. ط ٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **البيان والتبيين. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون**. ط ٧. القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

جبل، محمد حسن حسن. **دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية**. بسيون، غربية: البربري للطباعة الحديثة، [د. ت.].

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. **دلائل الإعجاز**. قراءة وتعليق محمود محمد شاكر. ط ٣. القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٢.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي. **شرح ملحة الإعراب. تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧.

حسان، تمام. **البيان في روائع القرآن : دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣.

_____. **اللغة العربية: معناها ومبناها**. الدار البيضاء، المغرب : دار الثقافة، [د. ت.].

_____. **مناهج البحث في اللغة**. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. ط ٥. بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦.

_____. **مجالس العلماء**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر. **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، [د. ت.].

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. **المفصل في صنعة الإعراب**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣.

السامرائي، فاضل صالح. **معاني النحو**. ٤ ج. عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

سيف الدين الآمدي، علي بن محمد. **الإحكام في أصول الأحكام**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق شعيب الأرنؤوط؛ عناية وتعليق مصطفى شيخ مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٨.

_____. **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

_____. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. حققه وضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين. ٤ ج. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

طبانة، بدوي أحمد. **البيان العربي: دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**. ط ٥ مزيدة ومنقحة. بيروت : دار العودة، ١٩٧٢.

_____. **علم البيان: دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.].

العلولا، منيرة بنت سليمان. **الإعراب وأثره في ضبط المعنى: دراسة نحوية قرآنية**. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة، ١٩٩٣.

الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب. **شرح ديوان الفرزدق. ضبط معانيه وشروحه وأكملها ايليا الحاوي. ٢ ج**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣.

الكيشي، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف. **الإرشاد إلى علم الإعراب**. تحقيق ودراسة عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري. مكة المكرمة؛ الرياض: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **كتاب المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤.

المُرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط ٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.

مصطفى، إبراهيم. **إحياء النحو**. ط ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢.

ياقوت، أحمد سليمان. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.